أبعاد الأدوار الإقليمية والدولية فى أزمات منطقة الشرق الأوسط

اسماعيل عبد المنعم عبد الجواد احمد

المقدمة :

بعد ثورتها التاريخية في عام ١٩٧٩، حظيت إيران باهتمام خاص عند الدول والمتخصصين الأكاديميين والإعلاميين على السواء، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي لعبته ومازالت وتلعبه إيران في الخليج والعالم الإسلامي والنظام النفطي على حد السواء. فإحداثيات ثورتها تعدت حدودها إلى جميع دول المنطقة الشرق أوسطية وبعض المناطق الأخرى في العالم حتى أصبحت إيران في محط الأنظار وعلى مدار الساعة خاصةً عند الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة. ويتجلى هذا الاهتمام بوضوح عند تقصي عدد الدراسات والكتب والمقالات التي تناولت إيران منذ ذلك الحدث مقارنةً بالفترة التاريخية السابقة[i].

وفي سبيل الإحاطة بالسياسة المختلفة لجمهورية إيران الإسلامية فإنه لا بد من الإحاطة بثلاثة مفاهيم نظرية عامة ورئيسية عند الخوض في دراسة أي موضوع يتعلق بالسياسة الخارجية.

تمر المنطقة العربية بمرحلة بالغة الحساسية، ليس فقط لما تشهده ساحتها من اضطرابات وتوترات، وما تعانيه بعض دولها من انفلات أمنى، واختراق مذهبى من تنظيمات ميليشياوية عابرة للحدود، أو ما يكابده بعضها الآخر من عمليات إرهابية بدعم مالى وسياسى من جهات خارجية، ومن جماعات الإسلام السياسى، وإنما أيضاً فيما تعكسه الأحداث فيها من مناورات دولية، وتجاذبات إقليمية، تتجسد أهم معالمها فى دور أمريكى "ملتبس" بين الانكفاء عن أحداث المنطقة، وبين إدارة أمورها فى الخفاء، ودور روسى "متربص" يرى عدم الفصل بين ملفات السياسة الخارجية، وخاصة فى أوكرانيا وسوريا والإرهاب، ودور أوروبى "متردد" بين التشدد فى مواجهة إيران وبين "التهالك" فى الانفتاح عليها – بعد توقيع الاتفاق النووى معها، أملاً فى اختراق منتجاتها للسوق الإيرانية الواعدة.

وذلك فى وقت يتوجس فيه قطاع عربى من هذا الاتفاق لحصر بنوده فى إطار تقنى وليس سياسياً، وفى ظروف تفقد فيه محاولات إقامة تحالف تركى عربى قوة دفعها فى ضوء علاقات تركيا المتصاعدة مع إيران، والمتوترة مع مصر، فضلاً عن تداعيات نتائج انتخاباتها البرلمانية الأخيرة على ثقلها السياسى وتحركها الميدانى فى المنطقة[ii].

ومن هنا، كان تصاعد رغبة الدول العربية "المستقرة" فى الإمساك بمصيرها عبر تجميع صفوفها، وتوحيد جهودها، وتنسيق سياساتها لإقامة تحالف مرن ومستقل يحمى مصالحها ويثبت مواقفها، وذلك رغم الصعوبات التى تشكلها التناقضات فى المواقف والمصالح والتحالفات بين بعض الدول العربية المشاركة فى هذا التحالف.

اهمية البحث :

يمكن إبراز أهمية البحث الحالية على النحو التالي:

أولًا: من الناحية النظرية

١) السعي لإبراز الدراسات النظرية الخاصة بموضوع التعاون بين دول الجوار الإقليمي والدول الآسيوية ومظاهره ومحدداته ومحاولة سد بعض النقض في المكتبة العربية في هذا الموضوع.

٢) محاولة إعداد دراسة حول تأثيرات متغيرات النظام الإقليمي العربي مع متغيرات النظام الإقليمي الشرق أوسطي والتعرف على ديناميات التفاعل بينهما

من الناحية التطبيقية

١) التطورات المتلاحقة التي يشهدها النظام الإقليمي في كافة المجالات وتأثيرها سلبًا أو إيجابًا في ضرورة التعاون بين دول الجوار الإقليمي والدول الآسيوية خاصةً الصين.

٢) تطرح هذه المتغيرات العميقة والسريعة تحديًا أساسيًّا لمحاولة استشراف مستقبل العلاقات الإيرانية الصينية في المستقبل خاصةً بعد الثورات العربية التي انطلقت موجتها الأولى من تونس وشملت إلى جانبها مصر وليبيا واليمن ثم أثرت في دول أخرى لم يسقط النظام فيها مثل البحرين والسعودية وعمان والأردن والمغرب ولكنها أثرت في سياستها، ثم في موجتها الثانية التي انطلقت من مصر في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١) تحديد الأطر العامة المتعلقة بالنظام السياسي الإيراني.

٢) التعرف على المتغيرات الإقليمية التي شكلت العلاقة بين إيران والصين وبيان هل هي متغيرات عربية أم شرق أوسطية أم الاثنين معًا.

٣) توضيح تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات بين الجانبين.

٤) الوقوف على تأثير الأزمة النووية الإيرانية على طبيعة العلاقات الإيرانية الصينية.

٥) تحديد أثر ظاهرة الربيع العربي على العلاقات بين الجانبين.

٦) محاولة صياغة رؤية مستقبلية للعلاقات الإيرانية الصينية في ضوء الواقع الحالي.

مناهج البحث :

في إطار الدراسة الحالية سعى الباحث إلى الاستفادة من بعض المناهج في دراسة موضوع البحث وذلك على النحو التالي:

منهج تحليل النظم

- تمحور منهج تحليل النظم حول الطريقة التي تعكس تصورًا خاصًّا للواقع السياسي للموضوع محل الاهتمام، وتحاول مجموعة من التعريفات المجردة أن تجسد المعنى والأبعاد المرتبطة بمفهوم النظام، (فسكوت) مثلًا يستعمله للدلالة على مجموعة إجراء ذلك خصائص متباينة ترتبط مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة لفترة من الزمن، وأنها تنجز وظائف محددة لها دور مهم في كيفية أداء النظام ووظيفته العامة ... أما (ماكليلند) **** النظام بمجموعة نظم فرعية تتفاعل مع محيطها الخارجي، عبر علاقات مختلفة، وأن محصلة هذه العلاقات هي التي تكون تحليليًّا النظام ... أو في ضوئه يرى أن النظام يجسد الهيكل الذي يضم عناصر في حالة علاقة أو حزمة تفاعل، وله حدود واضحة تبرزه عن غيره من الهياكل أو النظم الأخرى.

مقومات النظام السياسي الإيراني

تمهيد :

كان عاملا التاريخ والدين هما الإطار المحدد لسياسة إيران تجاه الدول العربية من قبل ظهور الدولة الحديثة. ولكن بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، يمكن القول إن عامل التاريخ قد قل تأثيره، وبرز بقوة عامل الدين والمذهب، خلال التطورات التي شهدها الوطن العربي. يمكن القول إن عامل الدين يبدو كحاضن سياسي لمحددات العلاقة بين إيران والعرب. فسلوك إيران السياسي، والمستمد من المادة رقم ١٥٢ في الدستور الإيراني المتعلقة بسياسة إيران الخارجية، ما هو إلا محاولة لتوظيف عامل الدين في السياسة الخارجية كقوة داعمة من أجل تعزيز حضورها السياسي في المنطقة[iii].

وخلال السنوات الأولى من الثورة الإيرانية، ومعادلاتها للولايات المتحدة الأمريكية، والدولة العبرية، توترت العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني بسبب انتقاد إيران للعلاقات العربية الأمريكية، وبسبب موقف العرب غير الواضح وغير المحدد تجاه إسرائيل. في تلك الفترة، استهدفت إيران المجتمع العربي بشعارات الثورة، وبالموقف الواضح المعادي للدولة العبرية. و[iv]لكن سرعان ما خسرت إيران الرأي العام العربي في فترة الحرب على الإرهاب، التي تعد المحطة الثانية في العلاقات بين الطرفين، حينما قررت أن تساند الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من نظام طالبان، مما بدأ يكشف للعرب حقيقة إيران المذهبية، واستغلالها عامل الدين لتحقيق مآرب شخصية[v] وفي الفترة ذاتها، ازداد القلق العربي من توسع النفوذ الإيراني، بعد غزو العراق، ووصول الجماعات الشيعية إلى الحكم، وبالتالي كسبت إيران حليفًا استراتيجيًّا في المنطقة ، زاد من فرصها للتوسع والتأثير بصورة أكبر. ولكن مرة أخرى، خسرت إيران الرأي العام العربي بسبب الاضطرابات التي حدثت في الشارع الإيراني المحلي بسبب عدم نزاهة انتخابات عام ٢٠٠٩. هذه الاضطرابات الداخلية قادت الكثير من المعجبين بالنموذج الإيراني إلى فقدان الأمل فيه. ولكن المحطة الحاسمة في العلاقات الإيرانية العربية كانت محطة الربيع العربي. لقد لعب تلون الموقف الإيراني من الثورات في مختلف البلدان العربية دوره، بحيث قاد إلى الاقتناع في الوسط العربي بأن إيران لا تتصرف على أساس ديني، وأن الدين ما هو إلا وسيلة تستخدمها لتأمين مصالحها السياسية[vi].

إذا كانت معظم الدلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لا ترغب فى التورط من جديد فى أحداث المنطقة، وتعمل فى اتجاه تحميل دولها بمسئوليات حماية أمنها، إلا أن الشاهد أن بعض دول المنطقة مازال ينتظر إشارة من واشنطون، ويستقرء تلميحاتها، ويتمنى أن تمثل تحركاتها إرهاصات سياسية لدور قادم. إلا أن الواقع أن التعويل على استعادة واشنطون لدورها الريادى فى المنطقة غير قائم على معطيات جادة، ومع ذلك فإن هذا الموقف لا يلغى تاثير واشنطون على مستقبل المنطقة. بل لعل ما يزيد من خطورته هو تصعيد الاعتبارات الداخلية والمرحلية فى صياغة الموقف الأمريكى على حساب التسوية الموضوعية القائمة على تصور بعيد المدى. ويظهر هذا الاتجاه الأمريكى الانسحابى بوضوح فى المؤشرات التالية[vii] :

أولاً : تكرار التصريحات الأمريكية بأن بلادهم لا تريد أن يكون لها دور مباشر فى الإطاحة بالنظام السورى، وأن هذه المهمة يجب أن تقع على عاتق السوريين أنفسهم. ويرجع هذا الموقف إلى تقدير واشنطون أن النظام السورى لا يشكل أى تهديد أمنى لها وذلك عكس القسم الأكبر من معارضيه.

ثانياً : ما ظهر من رغبة أمريكية فى تجنب توفير الموارد اللازمة لمعالجة الوضع القائم فى العراق، وتفاديها القيام بأى دور قاطع على ساحته. فضلاً عن تمرس إدارة أوباما فى مقاربة إدارة الأزمات وليس حلها. خاصة فى ضوء ما أتضح من أن أولوية واشنطون ليست فيما يبدو إيجاد صيغة ناجحة تحسم الأوضاع فى العراق وجواره، بقدر ما هى صياغة الأسلوب الذى يعرض على الرأى العام الأمريكى بشكل يقنعه بأن الأوضاع فى العراق تسير فى طريقها إلى الاستقرار، وأن حكومته ممسكة بزمام الأمور خاصة بعد تحذير أوباما لرئيس الوزراء العراقى بأن إدارته ليس لها اتراتيجية متكاملة لمحاربة داعش.

ثالثاً : أن تطورات الحرب الجوية على داعش بدأت تتمخض عن شعور عام بالفشل. وذلك لأن هذا التنظي وإن تراجع فى مواقع، إلا أنه يتقدم فى مواقع أخرى. وأنه نجح فى حسم المواجهات الداخلية فى مناطق تواجده لمصلحته، كما أنه لم يشهد انكفاء من حيث قدرته على تحقيق المفاجآت، وتسويقها فى الخارج كإنجازات.

رابعاً : ما وضح للقوى الإقليمية من صعوبة الاقتناع بأن الخطوات الأمريكية فى المنطقة كانت تستهدف ترجيح حل سياسى متوازن. إذ أن مطالبة الإدارة الأمريكية حكومة مصر بأن تأخذ دورها فى سوريا وسائر الأزمات الإقليمية، ومساندتها لعاصفة

الحزم السعودية فى اليمن، ووعدها دول الخليج بمدها بالسلاح دفاعاً عن أمنها فى مواجهة إيران، لا تساندها أية دلائل تؤكد أنها تعنى تمكين هذه الدول من ترجيح الحل. بل تركها تخوض الحروب منفردة على مدى الإقليم فى مواجهة الاندفاعة الإيرانية. فضلاً عما يمكن أن يجنيه من بيع الأسلحة للأطراف العربية المتنازعة فى هذه الأجواء المتوترة.

خامساً : أن سياسة أوباما بإعادة القوات الأمريكية إلى البلاد قد تركت فراغاً هائلاً فى بلاد المشرق العربى استطاع تنظيم داعش أن يملأه بسرعة نتيجة غاب البديل الوطنى الحديث. وإذا كانت الولايات المتحدة تقود ائتلافاً كبيراً لشئن هجمات دولية مكلفة، إلا أن الشاهد أنه ائتلاف ليس له تأثير ملموس على قوة داعش. إذ أ، الواضح أن أولوية الرئيس الأمريكى لم تعد السياسة الخارجية. بل أصبحت تركز منذ فترة من الوقت على إعادة بناء اقتصاد البلاد عقب الإنفاق غير المحدود لإدارة جورج دبليو بوش على حروبه فى أفغانستان.

سادساً : ما وضح من زيف الإدعاءات التى تتردد بأن أوباما سيعيد تنشيط السياسات الأمريكية فى المنطقة بعد توقيع الاتفاق مع غيران. إذ أوضحت التطورات لتزامها بالخطة الاستراتيجية التى تعطى الأولوية للوضع الداخلى وعدم التورد فى صراعات خارجية، واعتماد وسائل الضغط المرن، وآليات العزل والمعاقبة بإجراءات دبلوماسية واقتصادية، وبتسخير المؤسسات الدولية لمعالجة الأزمات الإقليمية. مع تشكيل تحالفات عسكرية عند الضرورة لدرء الأخطار المستجدة مع الحرص على عدم تعريض حياة المواطنين الأمريكيين للخطر. ومن قناة هذه الاستراتيجية يمكن النظر إلى استمرار شعبية أوباما فى بلاده، عبر نجاحاته فى سحب القوات الأمريكية من مواقع الاستنزاف، تخفيف الأزمات الاقتصادية التى خلفتها سنوات الحروب، نقل المعركة مع الإرهاب إلى خارج البلاد، فضلاً عن إعادة العلاقات مع كل من كوبا وإيران. وبدء فتح باب قنوات الاتصال مع حكومة فيتنام للقيام بخطوات مماثلة.

لذلك فإنه من الواضح أن دول الخليج العربية بدأت تدرك أخيراً هذه الحقيقة، حيث قامت بتشكيل قوة ائتلافية، وشن هجمات جوية على قوات الحوثيين المدعومة من إيران فى اليمن دفاعاً عن أراضيها وحدودها. فضلاً عن تأييدها للاقتراح المصرى بإنشاء قوة عسكرية مشتركة لدرء الإرهاب عن المنطقة والدفاع عن المصالح العربية على ساحتها. ولعل أكثر ما أكد اقتناعها بأن أمريكا التى عرفها العالم

قبل عقدين أو ثلاثة لم تعد أمريكا الراهنة، هو موقف واشنطون الحذر من أزمة أوكرانيا. إذ تمكنت الإدارة من أن تنزع نفسها من أقرب حلفائها، أوروبا، تاركة لدولها التعامل مع الأزمة بنفسها مباشرة. وهو موقف اعتبر رسالة واضحة إلى جميع حلفاء أمريكا بما فى ذلك دول الغرب[viii].

وإذا كانت قضية الإرهاب قد أصبحت تمثل المشكلة الرئيسية التى تواجهها المجتمعات العربية نتيجة فشل المشاريع الانتقالية لبناء دولة عصرية، فإن تنظيم داعش أصبح يمثل قمة جبل الجليد العائم، وخاصة بعد أن تمددت قواته على مساحة كبيرة من سوريا والعراق، وأصبحت تعمل على استنساخ الواقع فهما لتطبيقه فى الأراضى الليبية. ورغم فشل هذا التنظيم حتى الآن فى إقامة "خلافة إسلامية" لها كيان مستقر على أراضيها، إلا أن الوقائع تشير إلى أن "الدولة" مازالت متماسكة إلى حد بعيد، كما تحولت أرضيها إلى "مهجر" جذاب للشباب الذين لجئوا بأعداد غير مسبوقة من الشرق والغرب على السواء. وإذ تتنوع سير هؤلاء، وتختلف دوافعهم وفق ظروفهم وبلدانهم وأهدافهم، بما يمنع من رسم خط واحد لهجرتهم. يبقى الواضح أنهم لم يأتوا لسوريا والعراق بهدف النضال والشهادة فحسب، بل للعيش أيضاً فى "يوتوبيا" الخلافة والبحث عن مستقبل من دون أن يشكل العنف المفرط وطرق استعراضه أو نمط الحياة وقسوتها أى رادع لهم. وإذا كان من المهم دراسة الكيفية التى غير فيها التنظيم جلده ثلاث مرات فى العراق، والالتفات إلى الأسباب الت توفر له بيئة حاضنة بين العشائر والفئات الريفية المهمشة والمسحوقة، فإن خطورة هذا التنظيم، وغرابة أساليبه فى الغزو، وقسوته المفرطة فى القتال، وقدراته المتميزة على الحشد والتجنيد تتجلى فى خططه الهجومية على الأرض كما يظهر فى الدلائل التالية[ix]:

- **أولاً** : أنه لا يتمدد وفق خريطة عسكرية واضحة، وإنما يتقدم استجابة لمتطلبات إعداد الساحة وتعبيد الطرق التى تم تحويلها إلى منصات للوثبات المقبلة.
- **ثانياً :** أنه يتمدد فى كل من العراق وسوريا فى فراغات هائلة بين المدن لم يملأها أحد طوال تجربة نشوء الدولة الحديثة فى معظم كيانات المنطقة. وذلك بعد أن ثبت انكشاف هذه المناطق التى لا تتصل ببعضها، ولا يمسك بينها إلا عدم مبالاة الدول وإهمالها لسكان هذه المناطق بماف يهم العشائر التى خلفتها

فيها. بما يوضح أن خطورة داعش وقوته تنبع من فساد العلاقة بين الدول المتسلطة وجماعاتها المتروكة فى مرتع الإهمال وغبار المدن.

- **ثالثاً** : إن هذا التنظيم لا يعنيه – من وجهة نظر قادته – أن يتمدد هنا، ويتقلص هناك. الأهم – فى اعتقادهم – هو بقاؤه. ومن شروط هذا البقاء هو تلك المرونة التى لا تاجعله أسير حدود مناطق يعتبر الدفاع عنه مسألة كرامة عليا، أو موضوع حياة وموت، ومن هنا كان ارتباط شعاراتهم العقائدية بإنجازات مقاتليهم على الأرض.
- **رابعاً**: اعتماد استراتيجية هذا التنظيم على عنصر المباغتة المدعومة بسمعة وحشية كبرى. وهو إذ ينسحب من المناطق التى يفتقد فيها إلى عنصر توازن القوى، فإنه يقوم – فى مقابل ذلك – باحتلال مناطق أخرى بعضها لم يكن فى الحسبان. كما أنه لا يمانع فى توصيف خلافته "بالمتنقلة" لا بسبب أيديولوجيته العابرة للحدود فحسب، بل لقدوم نسبة كبيرة من مؤيديه من دول بعيدة عن أرض الخلافة الحالية.

وإذا كان انحسار النظام العربى قد تسارعت وتيرته تحت ضغوط المشاكل والتوترات التى تواجه المنطقة، فإن الشاهد أن هذا الانحسار قد شهد بدايته بسقوط الجبهة الشرقية بعد زوال نظام صدام حسين لمصلحة اللاعبين الاساسيين تركيا وإيران. إذ كان من الواضح فى هذا الشأن أن الجمهورية الإسلامية قد جهزت نفسها لدور فى التطورات الإقليمية. يحاول ملء الفراغ الأمنى والسياسى من جراء سقوط هذا النظام، فى الوقت الذى استفاقت فيه تركيا على دورها بعد صعود حزب العدالة والتنمية الذى حكم تركيا دون منازع طوال الأعوام الثلاثة عشر الماضية.

وبالرغم من استراتيجيات داوود أوغلو حول "تصفير" المشاكل مع الجوار التركى، إلا أن التطورات اللاحقة كانت قد أسدلت الستار عن هذه الاستراتيجية، لتصبح تركيا لاعباً أساسياً فى الملف الإقليمى فى خطوة اعتبرها المراقبون محاولة لإعادة أمجاد العثمانيين[x].

وإذا كانت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة قد أوضحت وقوف الناخبين الأتراك ضد رئيس مطلق الصلاحيات، وضد حزب ينفرد بالسلطة، فمازال أردوغان مصراً على إجراء انتخابات مبكرة بأمل أن يحقق حزبه أغلبية مطلقة تمكنه

من الحكم منفرداً، ولعل ذلك من أهم الأسباب التى دعته لإعلان الحرب على داعش واستغلالها، كورقة انتخابية، لضرب المواقع الكردية فى العراق.

ورغم أن إيران تعتبر المنافس الاستراتيجى لتكريا فى المنطقة، إلا أن الطرفين أتفقا على التقدير بأهمية تعاونهما فى التركيز على المتفق عليه بينهما وتجاهل ما يختلف فيه، الأمر الذى أسفر عن تشكيل لجنة استراتيجية مشتركة لمعالجة المشاكل التى تعترض محاولات التعاون بينهما. خاصة بعد أن أدركت تركيا أن توقيع الاتفاق النووى بين إيران والدول الغربية سيتيح لطهران فرصاً لتجارية واقتصادية متعددة، يمكن لتركيا الاستفادة منها. فضلاً عن أن الدور الأمنى المحتمل لإيران فى المنطقة قد يدفع تركيا إلى استغلال التطورات، والعمل على استيعاب تداعياتها، خاصة مع ما أشار إليه المسئولون الإيرانيون من رغبتهم فى التنسيق مع تركيا حول حل الأزمات الإقليمية فى أعقاب الدعوة التى وجهتها الولايات المتحدة لدول المنطقة لترتيب العلاقات مع إيران بعد توقيع الاتفاق النووى. لا سيما مع تشاركهما فى نفس الهموم، واستعدادهما المشترك لتفهم الاختلافات فى الرأى والمواقف حول بعض القضايا كما يظهر فيما يلى[xi] :

- **أولاً** : اتفاق وجهتى نظرهما فى شأن مستقبل الأكراد، واعتبار أن قيام دولة كردية يمثل خطاً أحمر بالنسبة للطرفين. ومن هنا فإن إيران لم تظهر أية ممانعة فى استغلال تركيا لانضمامها للتحالف الدولى ضد داعش فى التركيز على ضرب مواقع الأكراد رغم أنهم يعتبرون أكثر الأطراف فعالية وجرأة فى محاربة داعش.
- **ثانياً** : أهمية تعاون الطرفين فى التعامل مع قضايا المنطقة – او اختلاف فى المواقف عن بعضها باعتبارهما دولتين إقليميتين غير عربيتين تتركز مصالحهما الحيوية وطموحاتهما السياسية فى المنطقة العربية، فضلاً عن رغبتهما فى تجاوز خلافاتهما السياسية فى سبيل تدعيم وتنمية علاقاتهما التجارية والاقتصادية.
- **ثالثاً** : أن موقف تركيا الداعم للحركات المصنفة إرهابياً فى سوريا لم يفاجئ طهران. ولم يؤثر على علاقتها بها. وتتجنب طهران إثارة خلافاتها مع أنقرة علناً، حيث تعكس تصوراتها وآراءها معها فى الاجتماعات المغلقة دون أن تسمح لهذه الخلافات بالوقوف حائلاً أمام تطوير علاقتهما الثنائية.

- **رابعاً** : أن طهران لا يقلقها علاقة حزب العدالة والتنمية مع الإخوان المسلمين. بل ربما ترحب به من زاوية قربها من وجهة نظر الجماعة التى تحقق فى نهاية المطاف نظرية الإسلام السياسى التى تتبناها إيران.
- **خامساً**: أن علاقات تركيا بالسعودية ودول الخليج، ومعارضتها للتغيير فى مصر نتيجة علاقتها بالإخوان المسلمين، تمثل – من وجهة النظر الإيرانية – شأناً تركياً خالصاً يتعين عليها التعامل معه ومواجهة تداعياته. وإن كانت إيران تفضل توصل تركيا إلى حلول مرضية مع الدول الهامة فى الإقليم بما قد يمهد لها الطريق لاستعادة علاقاتها الطبيعية بهذه الدول خاصة مصر والسعودية.

وبالرغم من غلبة التوقع الإقليمى والدولى بنجاح إيران والدول الست فى توقيع الاتفاق النووى، إلا أن هذا التوقع كان يحمل من مؤشرات القلق والتوجس بقدر ما يحمل من علامات الرضا. إذ بالرغم من أن المعارضين يعترفون بأهمية التوصل إلى اتفاق مع إيران يضع حداً لطموحاتها النووية لبعض الوقت دون اللجوء لخيار الحرب. باعتبار أن التوصل إلى اتفاق، حتى إذا كان غير متكامل، يعتبر أفضل البدائل فى هذه الظروف، إلا أن المعارضة الأساسية للاتفاق كانت تتركز فيما يلى :

- **أولاً** : أن الاتفاق قد أبقى على المؤسسات النووية الإيرانية كما هى، وأن كل القيود التى وضعتها على النشاط الإيرانى مؤقتة لا يتجاوز أغلبها ١٥ عاماً.
- **ثانياً** : أن الاتفاق بصياغته الحالية يمثل اعترافاً مقدماً بإيران كدولة على عتبة امتلاك السلاح النووى وهى صياغة ما كان يجب على الإدارة القبول بها من حيث المبدأ خاصة وأنها لا تحول دون امتلاك إيران للمعرفة النووية.
- **ثالثاً** : أن الرئيس أوباما حدد خياراته فى التفاوض على الجانب التقنى للاتفاق متجاهلاً البعد السياسى تماماً. وبذلك فقد قدم تنازلات مسبقة على دخول المفاوضات، حيث سلم بالنفوذ الإيرانى فى العراق وسوريا، بمعنى أن الاتفاق – بالصيغة التى عقد بها – يوفر غطاء دولياً يبقى على السياسة الإيرانية فى المنطقة بالرغم أنها تزعزع الاستقرار وتشكل تحدياً للولايات المتحدة.
- **رابعاً** : أن الرئيس أوباما كان يعى تماماً ما هو مقبل عليه، منذ حدد هدفه من المفاوضات منذ البداية فى إطار سياسته المعروفة بتجنب التورط فى مشاكل

المنطقة، ورغبته فى الانسحاب التدريجى منها إلى المجال الأسيوى. وقد ظهر اتجاهه واضحاً فى طلبه للأمريكيين – فى حديث صحفى – عدم محاسبته على الاتفاق من زاوية إنهاء سلوك إيران العدوانى تجاه بعض جيرانها العرب، أو ضبط الخلاف السنى الشيعى، وإنما تجرى محاسبته فقط عما إذا كان هذا الاتفاق سيمنع إيران من تطوير سلاح نووى خلال السنوات العشر القادمة.

المقومات الرئيسية للسياسة الخارجية لإيران

تمثل سياسة إيران الخارجية دائمًا إشكالية، سواءً على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العلمي، وهو ما سبب إرباكًا حقيقيًّا للمتعاملين معها؛ ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلًا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة، والسياسة الخارجية هي تلك "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هي من مسؤوليات القادة العليا للدولة". وتتكون السياسة الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية هي تصور وأداء لدور وطني معين.

فيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على تلك السياسة:

أولًا: العوامل القانونية والأيديولوجية

العوامل القانونية هنا تعني المواد الدستورية والقوانين الخاصة بالسياسة الإيرانية. أما العوامل الأيديولوجية فتعني الخلفية الفكرية والنظرية للقيادة الإيرانية متمثلة بولي الفقيه أو ما يسمى بالمرشد العام للثورة الإسلامية.

١- العوامل القانونية:

هنا بعض المواد الدستورية والقانونية التي يمكن أخذها بالحسبان عند دراسة السياسة لإيران باعتبار أن القوانين والمواد لا تمثل جانبًا نظريًّا فقط وإنما ذات تأثير عملي تدفع إلى توجهات معينة في سياق السياسة الخارجية، هذا عوضًا عن كونها تمثل وازعًا قانونيًّا للسلطة السياسية بشقيها التنفيذي

والتشريعي لإجراءات سياسة خارجية، وأهم هذه المواد الدستورية تقع في الفصل العاشر (السياسة الخارجية): حيث تنادي المادة (١٥٢) بالاستقلالية التامة عن القوى الخارجية وتؤكد على تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة، في حين تعطي المادة (١٥٤) الشرعية للعمل على حماية "النظام المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى". كما إن أجزاء أخرى من مواد الدستور الإيراني أكدت على السياسة مثل المادة الثالثة من الفصل الأول (الأصول العامة) الفقرة رقم (٥) التي تركز على مقاومة النفوذ الأجنبي وطرد الاستعمار، والفقرة رقم (١٦) من نفس المادة والتي تؤكد على إن السياسة الخارجية يجب أن تنظم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

من هذه المواد الدستورية والقانونية نجد إنها أولًا تشجع العمل على دعم الحركات والدول التحررية في العالم والتي تقاوم النفوذ وأشكال الهيمنة الأجنبية وخاصةً الغربية في كل مناطق العالم لا سيما في العالم الإسلامي. ثانيًا، نجد أن هذه المواد تنادي بعدم التدخل في الشئون الداخلية للشعوب والدول الأخرى، ثالثًا، إنها تبقي القرار والخيار مفتوحًا لتقرير وقت وماهية التدخل وفقًا لمصلحة الدولة العليا ورؤية المسئولين القائمين على معالجة السياسة الخارجية، وبين العناصر الثلاثة السابقة تبقى مرونة كبيرة قد يدخل في جدلياتها أطراف عديدون في إجراءات صنع القرار كما سنرى ذلك لاحقًا عند معالجة المتغير الرابع الخاص بدراسة البيروقراطية والحكومة بشقيها التنفيذي والتشريعي.

والنقطة الرئيسية بهذا الصدد هي أهمية الرؤية السياسية للقائمين على صنع السياسة الخارجية لتشخيص مصلحة الدولة وتفسير القضايا الخارجية واتخاذ اللازم نحوها. وأهمية هذه النقطة تنطبق من إتاحة الدستور والقانون الإيراني المجال مفتوحًا لاتخاذ سياسات متعددة تتدرج على طول طرفي خط العرض الممتد بين الواقعية والمثالية.

٢- العوامل الأيديولوجية:

المقصود بالعوامل الإيديولوجية بالتحديد هو الفلسفة السياسية للنظام في إيران ولاتي تتمركز بنظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية. وبتعبير

أدق يتوجب هنا دراسة النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية للإمام الخميني الذي وضع الأساس والإطار النظري لفلسفة النظام الإسلامي الحالي في إيران. وبالرغم من كثرة الباحثين الذين تناولوا بالتحليل تدخل رجال الدين ووجهات نظرهم في السياسة الدولية إلا أن القليل منهم استطاع أن يقدم عناصر ذات أهمية علمية في هذا الإطار.

إن محور تفكير الإمام الخميني في السياسة العامة لا يقوم على النظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي دار الحرب ودار السلام، وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين ووفقًا لهذه النظرة الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية دار السلام أو الإقليم الإسلامي فحسب وإنما يشتمل أيضًا على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية أو غيرها مع إعطاء أولية خاصة للمحيط الإسلامي. وهذه النظرة باعتقاد الكثير من علماء الدين في إيران تتلاءم مع الوضع الدولي المعاصر القائم على شكل الدول الحديثة الذي يختلف بوضوح عن وضع الدول في الأنظمة الدولية البائدة والتي كانت فواعلها السياسية عبارة عن إمبراطوريات كبيرة مترامية الأطراف وقائمة على شرعية حماية العقيدة الدينية لمجتمعاتها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تقارب الأصول النظرية للإيديولوجية السياسية بالثقافة الإيرانية. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن سياسة التوازن (باللغة الفارسية تفازن) وعدم الانحياز (باللغة الفارسية بيتارفي) بالجذور الثقافية والحضارية الفارسية القديمة.

ويعتقد الكثير من المتخصصون بأن نظرية ولي الفقيه في السياسة الدولية تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية أولها الرؤية التحديثية للتحديدات الخارجية غير المقتصرة على خارج حدود العالم الإسلامي. ثانيًا، مزج هذه الرؤية التحديثية بالأدبيات الإسلامية والثقافة الإيرانية حتى يكون هناك تفاعل جماهيري معها. ثالثًا، عالمية السياسة الإسلامية حيث إنها غير محددة بمساعدة الدول والشعوب الإسلامية بالرغم من أولويتها على غيرها من الشعوب، في محاولة لحصر دول العالم الثالث والأقليات المضطهدة في رقعة سياسية واحدة لمواجهة السيطرة والنفوذ الغربي الليبرالي.

وفي الحقيقة إنه وعلى الرغم من إصرار الإمام الخميني على ضرورة تصدير الثورة إلا أنه لا يرى بأن يكون هذا التصدير عن طريق الإكراه أو العنف أو الهيمنة. ولقد أدلى بهذا في أحد المناسبات عندما قال "إنه ليس عبر السيف تصدر الثورة، وتصدير الأفكار عبر الثورة لا يعتبر تصديرًا" كما يعتبر الكثير من المسئولين الإيرانيين إن تصدير الثورة يتوقف على النموذج الإسلامي الذي تستطيع أن تقدمه إيران لبقية دول وشعوب العالم. وبطبيعة الحال فإن تصدير الثورة لم يخلو من امتداد يد بعض المتشددين والذين كانوا يمارسون أنماطًا عنفوية من خلال تنفذهم في مواقع القوى السياسية، مما جعل ذلك ينعكس بصورة سلبية كبيرة على صورة إيران الخارجية بين الدول العربية والغربية على إنها دولة ترعى الإرهاب. إلا أنه يجب فهم سلوك إيران من سياق فهم الثورات التي دائمًا ما تنجب أفرادًا ذي رؤى مختلفة ومتضاربة لفترة من الزمن وإن اشتركوا جميعًا في الحكم حتى يتسنى للخط العام أن يصقل بفعل الأحداث الداخلية والخارجية.

وبناءً عليه، فإن منصب ولي الفقيه الذي يشغله في الوقت الراهن السيد علي خامنائي يشكل أحد المحاور والأركان الأساسية المؤثرة بتوجهات السياسة الخارجية المتعلقة بالقضايا العليا ثمل مصلحة النظام الصلح مع إسرائيل والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإبرام معاهدات مع دول أجنبية والدخول في الحرب. وتنطلق هذه المسئوليات من منصب ولي الفقيه الذي حدده القانون والدستور الإيراني، فهو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة وهو رئيس مجلس الدفاع الأعلى الذي يدخل في عضويته رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وأعضاء آخرين. كما إن لولي الفقيه صلاحية إقرار منصب رئيس الجمهورية بعد فوزه بالانتخابات وحتى عزله بعد رأي مجلس الشورى الذي يجب أن يكون بأغلبية ثلاثة أرباعه أو بعد صدور حكم على رئيس الجمهورية من المحكمة العليا بعدم صلاحيته وكفاءته لتولي منصب الرئاسة. وهناك وظائف كثيرة تناط بولي الفقيه فهو إذًا محور للنظام الإسلامي في إيران وطبيعيًّا تتأثر السياسة الداخلية والخارجية بدوره ونظريته.

موقف الدول العربية من الارهاب

من خلال مراجعة الأحداث والمواقف، والتصريحات – خلال الفترة الممتدة من هجوم "داعش" على العراق، واستيلائها على الموصل (يونيو ٢٠١٤)، حتى وقت تبلور المرحلة الأولى من الرد العسكرى والدبلوماسى للتحالف فى العراق وسوريا (فى شهرى سبتمبر وأكتوبر) – يمكن إبداء الملاحظات الآتية :

(١) تأخر تحليل خطر "داعش" كتهديد رئيسى لمجموعة من المصالح والقيم العربية، بما فى ذلك ضربها لفكرة القومية العربية فى الصميم، وطرحها لبديل إسلامى عنيف ورجعى يتعامل مع الهويات الفرعية بتعصب، ويتسبب فى زيادة التفكك، وتعظيم التدخل الخارجى، وتشويه صورة العروبة والإسلام، وتقويض المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول، وتقديم سابقة خطيرة لسلوك الجماعة والفاعلين من غير الدول. وقد عكست التصريحات العربية قدراً من عدم التركيز أو الوضوح، حيث اتجهت إلى الحديث عن ارتباط الحركات الإرهابية فى المنطقة، وضرورة مواجهتها بشكل شامل، أو سعت لاستثارة الغرب بالتحذير من أن "داعش" ستهدده فى عقر داره، أو حاولت الربط بين موقفها من "داعش" وموقف الغرب منها، أو جادلت بتعدد وسائل مواجهة الإرهاب، وكلها تبدو هروباً من تشخيص الخطر، وتحمل مسئولية المواجهة وللمقارنة، يمكن التوقف أمام ما قالته ملكة الأردن، فى افتتاح مؤتمر قمة أبو ظبى للإعلام (١٨ نوفمبر)، حيث قالت إن "داعش" تستخدم وسائل الاتصال الاجتماعى من أجل "خطف هويتنا، وإعادة دفعنا بالصورة التى تريدها هى"[xii]. وأضافت أن الصورة العنيفة التى ينشرها التنظيم "لا تمثلنى ولا تمثلكم. إنها صور غريبة ومقززة بالنسبة للغالبية العظمى من العرب، المسلمين والمسيحيين". وأشارت إلى "أنهم يهاجمون قيمنا كشعب وقضيتنا الجماعية". ونددت الملكة بما وصفته بأنه "صمت المجتمع" أمام "داعش"، عادة أن "صمتنا له دلالات كبيرة. نحن متواطئون فى نجاحهم". وشددت على أنه يجب الانتصار فى الحرب ضد المتطرفين، وذلك ليس فقط على أرض المعركة، بل على المستوى الفلسفى أيضاً ومن خلال التعليم، "أنها معركة من أجل مستقبل الإسلام، ومستقبل العالم العربى، إنها معركة يجب أن يفوز فيها المعتدلون"[xiii].

(٢) أتسم رد الفعل العربى على "داعش" بالبطء الشديد (ظاهرة تأخر "زمن رد الفعل")، كما ظهر عليه التردد، وقدر من الالتباس، وعدم توافر الأدوات والآليات التى يحتاج إليها الموقف. ويلاحظ عقد عدد لا بأس به من الاجتماعات العربية، أصدرت بيانات إنشائية دون أن تظهر ملامح لخطة عمل واضحة، أو اتجاهات للعمل المؤثر، وفى إطار زمنى محدد. ولا شك فى أن آليات العمل العربى التى كثيراً ما شكا منها أمناء جامعة الدول العربية والمطالبون "بتطوير" الجامعة، أو "إعادة هيكلتها"، لا تزال غير ملائمة للتعامل مع تحد مثل "داعش". فلا آلية لمجلس الأمن والسلم، أسوة بالاتحاد الإفريقى، ولا آلية عسكرية، لديها قيادة، وخطط، وميزانية، وقوات مدربة وجاهزة للتحرك، ولا حتى مؤسسة، أو مركز إقليمى للإغاثة الإنسانية. ويمكن أن نلاحظ أيضاً انقطاع جهود الجامعة العربية السابقة فى تحقيق مصالحة داخلية فى العراق. وهكذا، فإن الأدوات والآليات المطلوبة لم تكن متوافرة، وما كان متاحاً وقابلاً للحركة لم يتم استخدامه[xiv].

(٣) لم تتبلور ملامح استراتيجية عربية واضحة لمواجهة "داعش"، وبدا أن كل دولة تتحرك بشكل فردى، أو كرد فعل لتحرك القوى الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، لا يبدو أن هناك موقفاً عربياً واضحاً من تبعات الدعم العسكرى الغربى، والإيرانى للأكراد، ولا أسلوب التعامل الدولى مع أربيل، حيث أخذت تتبلور معالم دولة مستقلة بكل مؤسساتها ورموزها، وهو أمر لا شك فى أنه ستكون له توابعه على تكوين الدولة العراقية، والعلاقات السنية – الشيعية داخلها، فضلاً عن موازين القوى مع إيران وتركيا، مع وجود تبعت تمس الكيانات الكردية فى هاتين الدولتين وسوريا. وانطبق الوضع نفسه على الموقف من توجيه ضربات ضد "داعش" داخل الأراضى السورية، علاوة عن موقف رئيس الوزراء العراقى الرافض لمشاركة قوات عربية فى الدفاع عن بلاده، وتفضيله لقوات أجنبية[xv].

(٤) يلاحظ قيام وزير خارجية مصر بزيارة للعراق يوم ١١ يوليو، عقب زيارته لكل من الأردن والكويت، حيث سبقته تصريحات رئاسية مصرية تحذر من "كارثة" تفتت العراق، فى حالة قيام دولة كردية مستقلة. وتركزت تصريحات الوزير المصرى على أهمية صياغة موقف وطنى جامع، حيث دعا قادة العراق

إلى تنحية "الانتماءات الحزبية، والمصالح الشخصية، وأن يتحملوا المسئولية الوطنية الجسيمة الملقاة على عاتقهم". وفى الوقت نفسه، اتصل رئيس الوزراء العراقى آنذاك، نورى المالكى، بالرئيس السيسى شاكراً له موقف مصر الداعم لوحدة العراق. ويلاحظ تصريح رئيس الوزراء العراقى الجديد، حيدر العبادى، بوجود تعاون دفاعى عراقى – مصرى، حيث ذكر أن مصر زودت بلاده بالأسلحة لمواجهة "داعش").

(٥) تأكدت – مرة أخرى – مخاطر غياب كيان إقليمى أمنى له إمكانيات دفاعية، وإن كان مجلس التعاون الخليجى يتجه نحو ذلك. والمقصود هو أن تتضامن الدول العربية بسرعة لوضع خطة شاملة لمواجهة "داعش"، بما فى ذلك تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، ودون الانتظار لطرف خارجى، حيث إن كيان إحدى الدول الأعضاء يتعرض لخطر وجودى، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة التى قامت بها "داعش". وفى الوقت نفسه، لم نسمع عن عقد لمجلس أمن قومى فى أى من الدول العربية لبحث تداعيات التطورات العراقية، وكيفية الرد عليها. وانطبق ذلك أيضاً على رد الفعل فى مجال الإغاثة الإنسانية، حيث وقف العالم العربى متفرجاً، بينما تقوم الطائرات الأمريكية والبريطانية بإسقاط المعونات على الأقليات العراقية، بما فى ذلك الزجاجات التى تحمل المياه الاسكتلندية.

(٦) على مستوى القيادات الدينية، صدرت تصريحات مفتى السعودية (٢٧ مايو) بإدانة "داعش"، والقاعدة، والمطالبة بالتوقف عن التغرير بالشباب بدعوته للقتال فى سوريا، وتصاعدت التصريحات بعد "داعش" العدو الأول للإسلام (١٩ أغسطس)، والمطالبة بمواجهته على أساس "إن حاربوا المسلمين، على المسلمين محاربتهم". وفى ١٩ يونيو، أصدر الأزهر بياناً بأنه يراقب الأوضاع فى العراق بقلق بلغ، ويدعو جميع الأطراف إلى إحياء مفهوم التوافق بين فئات المجتمع الوطنى. وتبع ذلك بيان آخر (٢٣ يونيو) يطالب بعملية سياسية متكاملة، ربما إشارة لتهميش السنة. وفى ٢٧ يوليو، صدر بيان من مشيخة الأزهر يعبر عن "انزعاجها الشديد إزاء ما يتواتر من أنباء بشأن عمليات التهجير القسرى لمسيحيى مدينة الموصل، الأمر الذى يتناقض كلياً مع المبادئ والتعاليم الإسلامية السمحة التى تدين بشكل تام أى سلوك متطرف. وطالب الأزهر الشريف بـ" ضرورة التصدى والوقوف الحاسم فى وجه هذه النزعة

البعيدة كل البعد عن روح الأمتين العربية والإسلامية". ويلاحظ اللغة الحريصة لهذه البيانات، وعدم تعرضها لجوانب حساسة من عقيدة "داعش"، وما تطرحه من آراء وممارسات، مثل فكرة الخلافة، والدولة الإسلامية، والتعامل مع الأقليات، وتطبيق العدالة، وغيرها. ولعل ذلك ما يفسر الانتقادات التى وجهت للقيادات الإسلامية فى تعاملها مع الإسلام المتطرف.

(٧) يمكن القول إن مؤسسات الفكر والإعلام العربى هى الأخرى كانت بطيئة ونمطية فى رد فعلها من ناحية تكييف خطر "داعش"، وحليله، وتقديم بدائل للتعامل معه. بل استسهل البعض "حديث المؤامرة"، فذهب إلى أن "داعش" ما هى إلا جزء من خطة أمريكية – صهيونية لتقسيم العالم العربى (كان هناك حديث مواز فى وسائل الإعلام عن مرور قرابة مئة عام على خرائط سايكس – بيكو، ومؤتمر "سان ريمو"، وبالتالى التساؤل عن ظهور خرائط جديدة للمنطقة). ويشترط فى ذلك أداء المجتمع المدنى العربى، حيث لم يتحرك بالحجم الكافى، أو السرعة المطلوبة لحشد المعونة الإنسانية للعراقيين أو السوريين.

(٨) تباينت وجهات النظر حول الاستراتيجية العسكرية لمواجهة "داعش". فقد تحدث الرئي الأمريكى عن وقف زحف "داعش"، وحماية أرواح الأمريكيين (المقصود "المستشارون" العسكريون فى الإقليم الكردى)، كما تحدث عن حماية المسيحيين، وباقى الأقليات[xvi]. والواضح أن النموذج المطروح عسكرياً كان نموذج ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة من استخدام مكثف للقوة الجوية دون وجود برى. وبرزت تصريحات أمريكية تتوقع حرباً طويلة مع استهداف بناء القدرات البرية للقوات العراقية (سواء التابعة لبغداد أو الكردية) فى المدى القريب. ووجهت انتقادات تركية لهذه الاستراتيجية تقول بعدم فاعلية الضربات الجوية، وعدم قيامها بانتقاء الأهداف المؤثرة، فضلاً عن مطالبة تركيا باتخاذ إجراءات ضد نظام الحكم فى دمشق. كما وجد موقف لبعض الدول المشاركة فى العمليات، والتى ترفض ضرب أى أهداف فى سوريا (الموقف الفرنسى مثلاً)[xvii]. وعندما قامت "داعش" بالهجوم على "عين العرب" (كوبانى)، اختلف رأى الخبراء حول رد فعل دول التحالف، وما إذا كان تركيزها على الدفاع عن هذه المدينة هو على حساب تحقيق أهداف عسكرية أوسع، أم لا.

وبالمقابل، لابد من إثارة السؤال حول الحسابات والأهداف العسكرية التى تريدها الأطراف العربية. فهل هى متفقة تماماً مع التصور الاستراتيجي الأمريكى، أم أن لديها منظوراً مختلفاً ؟، وما هو الرأى فيما أعلن من قيام الطائرات الإيرانية بضرب أهداف "داعش" داخل العراق؟، وما هو الموقف تجاه تصريحات رئيس الوزراء العراقى التى رفض فيها أى دور عسكرى عربى داخل الأراضى العراقية ؟[xviii].

(٩) واقعياً ، فإن سيناريو قيام دولة كردية يقترب من التحقق، وفى مدى أقصر من التوقعات السابقة التى كانت تقدر إمكانية قيام هذه الدولة فى حدود عام ٢٠٢٠. ولا شك فى أن تداعيات ذلك سوف تكون عميقة على وحدة العراق، خاصة فى ظل التوترات بين الشيعة والسنة، والاتجاه إلى تسليح القبائل والتنظيمات غير الحكومية. وهنا، تظهر خطورة الإخلال بالتوازن الإقليمى مع إيران، بما فى ذلك من تداعيات سوف تنعكس على المشرق العربى والخليج. ورغم تأخر الوقت، فقد يكون البديل هو الدفع نحو عراق يتكون من أقاليم تتمتع بقدر من الحكم المحلى فى إطار شبه فيدرالى، وإلا فسيكون على العرب مواجهة سيناريو أشبه بما حدث فى جنوب السودان[xix].

وختاماً فإن السيناريو الأفضل يمكن أن يتضمن تكوين مجموعات عربية فاعلة تضم مصر، ومجلس التعاون، والأردن، والجزائر، والمغرب، بحيث تتم صياغة رؤية لمعالجة الأزمة الحالية التى تمر بالمنطقة، والخطر الآنى الذى يتعرض له العراق. والبديل أن تظل المنطقة تنزف فى معركة طويلة تنتج عنها كيانات يصعب تفكيكها فيما بعد.

المراجع :

([i]) فإذا أردنا تقصي مجموع عدد الإصدارات عن إيران بين فترة ١٩٤٩ إلى ١٩٧٧ فإنه يساوي ٧٩٧.١٠ إصدار بمعدل ٣٧٢ إصدار كل سنة، بينما بلغ عدد ما تم نشره ما بين عامي ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥ حوالي ١٤.٠٠٤ إصدارًا، وبمعدل ٧٧٨ إصدارًا كل عام. ولكن عند استقراء هذه الإصدارات نجد الكثير منها مدموغ بسوء فهم أو قصور معلوماتي للسياسة الإيرانية مما ينعكس على النتائج البحثية والانطباعات العامة. فنجد الكثير من هذه الكتب والبحوث يقع على حافتين متناقضتين، فبينما تقدم الرؤية الأولى صورة باهتة ومتشائمة ومريبة عن هذه الدول، تعطي الثانية وجه معاكس إذ تقدم إيران كنموذج إيجابي مثالي للدولة الإسلامية. وفي هاتين الصورتين تغيب الموضوعية عن فهم إيران كدولة ومجتمع مما يصعِّب عملية التقييم والتحليل الدقيقين للمزيد يمكن مراجعة:

1) Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform, The Middle East Youth Initiative Work Paper, Number 8, October 2008.

2) Takeyh Ray. "Iran's Destabilizing Role in the Middle East". Council of Foreign Relations. July 16, 2014.

3) Osiewicz, Pizemyslaw. "The Iranian Foreign Policy In the Persian Gulf Region Under The Rule Of President Hassan Rouhani: Continuity Or Change". Academia. Janauary 1, 2014.

4) Joshi, Shashank, and Michael Stephens. "An Uncertain Future: Regional Responses to Iran's Nuclear Programme". Royal United Service Institute.

([ii]) د. إبراهيم موسى : قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبنانى، بيروت، ط٢، ٢٠١١، ص٥٧ .

[iii] Al-Suwaidi, Jamal. Iran and the Gulf a Search for Stability, Abu Dhabi, The Emirates Center for Strategic Studies and Research 2013, p.p. 3-4.

[iv] أحمد علي، مايكل نايتس، مايكل إيزنشتات، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٨، ٢٠١١، ص ٣٤.

[v] عبد الحي العلوجي، أزمة القيادة الشيعية – السنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠. ص١٠.

[vi] زكريا سليمان بيومي، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني. القاهرة، دار العلم والإيمان، ٢٠٠٩، ص.١٠.

([vii]) لمزيد من الإطلاع، يمكن الرجوع إلى :

د. غازى دحمان : الدور الأمريكى الملتبس بالمنطقة كما تعكسه أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، شؤون عربية، العدد ١٦٥، الأمانة العامة لجامعة الدور العربية، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص ٤٣-٤٥.

([viii]) د. على المليجى على : رابطة الحوار العربى بين الطموحات والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠١٥، ص ص ٦٣-٦٤.

([ix]) لمزيد من الإطلاع، يمكن الرجوع إلى :

د. عبد الوهاب بدرخان : التحالف ضد داعش "حرب إقصائية أم معركة ذات أفق سياسى محدود"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ١١٥-١١٧.

([x]) د. أحمد نورى النعيمى : الحركات الإسلامية الحديثة فى تركيا .. حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين الدولة فى تركيا، ط١، جواد الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٧٣.

([xi]) د. عبد الله خليفة الشايجى : الخليج العربى والتحديات الإقليمية، شؤون عربية، العدد ١٦٠، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص ٩٤-٩٧.

([xii]) د. ممدوح الشيخ : "الداعشية" .. إعادة إنتاج نمط ما قبل المدينة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، ٢٠١٤م، ص ص ١٦-١٨.

([xiii]) د. عمرو الشبكى : "داعش" .. الطبعة الجديدة من الجماعات المسلحة، جريدة المصرى اليوم، ١٨ يونيو، ٢٠١٤، ص٣.

([xiv]) د. وليد محمود عبد الناصر : المعادلات الجديدة .. تحولات موازين القوى فى النظام الدولى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجي، القاهرة، ط٢، ٢٠١٥، ص ص ٩٣-٩٤.

([xv]) د. محمد عباس ناجى: دور إيران فى المنطقة العربية بعد انهيار النظام السورى، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٥٣-٥٥.

([xvi]) د. فراج إسماعيل: الجيل الثالث من الإرهابيين .. خلايا جديدة أم خلايا كامنة للجماعات الإسلامية ؟ (ملف)، المجلة اللندنية، ٢٤ مايو، ٢٠١٥م، ص ص ٢٦-٣١.

([xvii]) د. محمد أبو رمان : تنظيم القاعدة والإنترنت .. تدشين الجيل الثالث من الجهاديين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٥٨-٦١.

([xviii]) د. أحمد الموصلى : موسوعة الحركات الإسلامية فى الوطن العربى وإيران وتركيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٧٧.

([xix]) د. رفعت سيد أحمد : الحركات والتنظيمات الإسلامية فى مصر، "موسوعة الحركات الإسلامية فى الوطن العربى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص ص ١١٦-١١٩.